نتنياهو: إزالة التهديدات الإيرانية أولوية... وإن غضبت الولايات المتحدة

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

«وكالات» : أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس الثلاثاء أن إزالة التهديدات الإيرانية أولوية، حتى إن كان هذا على حساب توتر العلاقات مع الولايات المتحدة.

وقال نتنياهو اليوم :«أكبر تهديد لنا هو التهديد الوجودي المتمثل في المحاولات الإيرانية للتزود بأسلحة نووية «.

وأضاف أنه قال للرئيس الأمريكي جو بايدن: «بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق مع إيران أم لا، فإننا سنواصل فعل بكل ما بوسعنا لإحباط تزود إيران بأسلحة نووية، لأن إيران تختلف عن باقي الدول التي تملك الأسلحة النووية».

وأضاف «إذا اضطررنا إلى الاختيار، وآمل ألا يحدث، بين الاحتكاك مع صديقتنا الكبرى الولايات المتحدة وإزالة التهديد الوجودي، فإن إزالة التهديد الوجودي تتغلب».

وطالب، وفق صفحته الرسمية على فيس بوك، الاستخبارات الإسرائيلية والقيادة السياسية بفعل كل شيء «لضمان منع تزود إيران بأسلحة نووية بأي حال من الأحوال».

من ناحية أخرى حاول حزب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس الثلاثاء،عرقلة تشكيل حكومة جديدة ستنهي حكمه، ما أثار سخرية خصومه.

وقدم حزب ليكود استفساراً لمقر رؤساء إسرائيل تساءل فيه عن السماح لزعيم حزب «يامينا» نفتالي بينيت بتولي رئاسة الحكومة، رغم أن زعيم حزب «يش عتيد» هناك مستقبل، يائير لابيد هو المكلف بالمهمة.

وتجدر الإشارة إلى أن لابيد وبينيت اتفقا على التناوب على رئاسة الحكومة، وأن يكون بينيت أول من يتولى المنصب.

كما طلب حزب نتنياهو من مكتب الرئيس رؤوفين ريفلين أن يطلب جميع الاتفاقات المرتبطة بالائتلاف الجديد عندما يبلغ لابيد الرئيس، بأنه تمكن من تشكيل حكومة.

وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» أن من المتوقع رفض الطلبين.

وسخر زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان من ليكود، ولفت إلى أن نتانياهو نفسه عرض أمس الأول الأحد، تناوباً ثلاثياً مع قادة حزبين آخرين. وقال ليبرمان: «هذه إما مزحة أو أمر مثير للخزي».

وتوقعت هيئة البث الإسرائيلي أن يُبلغ لابيد اليوم ريفلين بأنه تمكن من تشكيل ائتلاف حكومي.

ويعمل لابيد للحصول على دعم أحزاب صغيرة متباينة التوجهات السياسية، ولكنها تُجمع على السعي للإطاحة بنتانياهو.

وسينتهي تكليف لابيد بتشكيل الحكومة ليلة الأربعاء الخميس.

روسيا بعد التجسس على ميركل: «قمة جبل الجليد العائم»

المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا

موسكو – «وكالات» : قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، إن تجسس الدنمارك والولايات المتحدة على زعماء أوروبيين، ليس سوى قمة جبل الجليد العائم.

وقالت زاخاروفا في مقابلة مع محطة «راديو فيستي إف إم»وفق «روسيا اليوم»: «أعتقد أن الوضع في الواقع أكثر فظاعة، في دول الناتو، مما قرأه الجميع الآن وما يحاول الناتو وأمينه العام، وقيادة الاتحاد الأوروبي تجاهله».

وكانت صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» الألمانية ذكرت الإثنين أن وكالة الأمن القومي الأمريكية، تجسست بمساعدة الاستخبارات الدنماركية بين 2012–2014، على العديد من السياسيين الأوروبيين، مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ووزير الخارجية وقتها والرئيس الحالي لألمانيا، فرانك والتر شتاينماير، والمرشح للمستشارية عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، بير شتاينبروك.

إيران: نأمل في إحياء الاتفاقِ النووي ورفع العقوبات قريبا

المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي

طهران – «وكالات» : أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي أمس الثلاثاء، أن طريق المفاوضات النووية ليس مسدوداً، وأعرب عن أمله في إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات قريباً.

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عنه في مؤتمره الصحافي الأسبوعي اليوم «لا يوجد عائق أساسي في طريق مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، ومثلما قيل سابقا فإن التفاهمات المبدئية حول إجراءات الطرفين للعودة إلى النص الصريح للاتفاق، تحققت».

وشدد قائلاً: «يحدونا الكثير من الأمل لإعلان إحياء الاتفاق النووي قبل انتهاء فترة الحكومة الحالية» بعد نحو شهرين.

وتابع أن المفاوضات النووية في فيينا لن تتأثر مطلقا بالانتخابات الرئاسية المقررة هذا الشهر، أوبنتائجها، وأنها ستتواصل حتى الوصول إلى نتيجة.

وقال إن الحكومة الحالية «عازمة على إنجاز رسالتها وتسليم المهام للحكومة المقبلة دون عقوبات».

الأمم المتحدة: 91 في المئة من سكان تيغراي الإثيوبي يتحاجون مساعدات غذائية

إثيوبيون من تيغراي هاربون من النزاع في الإقليم

«وكالات» : أعلن برنامج الأغذية العالمي أمس أن كل سكان إقليم تيغراي في إثيوبيا تقريباً في حاجة إلى مساعدة غذائية، موجهاً دعوة لجمع 203 ملايين دولار لزيادة مساعداته.

وقال متحدث باسم برنامج الأغذية العالمي تومسون فيري في مؤتمر صحافي بجنيف، إن البرنامج الأممي «وزع مساعدات غذائية طارئة على أكثر من مليون شخص منذ بداية التوزيع في مارس في شمال غرب إقليم تيغراي وجنوبه، حيث يوجد 5.2 ملايين شخص، أي 91 في المئة من سكان تيغراي، في حاجة إلى مساعدة غذائية طارئة بسبب النزاع».

البرلمان الفرنسي ينظر في قانون جديد لتشديد مكافحة الإرهاب

جلسة عامة في الجمعية الوطنية الفرنسية

باريس – «وكالات» : تنظر الجمعية الوطنية الفرنسية بدايةً من أمس الثلاثاء في مشروع قانون جديد حول الاستخبارات ومكافحة الارهاب يعول على اجراءات إضافية لمواجهة التهديد الذي يشكله الخارجون من السجن المحكومون بتهم إرهاب أو الذين سلكوا طريق التشدد، على خلفية مزايدات من اليمين.

وبعد عام تقريباً من رفض المجلس الدستوري اقتراح قانون حزب «الجمهورية إلى الأمام» الحاكم يفرض إجراءات أمن، تعرض الحكومة مشروع القانون الجديد، الذي يبث روحا في نصين أقرا في 2015 و2017.

ويتضمن النص شقاً جديداً يهدف إلى النهوض بالتحدي الأمني الكبير الذي يشكل أيضاً تحدياً في مجال الحريات العامة.

فعلى خلفية قلق أطراف مكافحة الإرهاب من التهديدات المحيطة بالإفراج عن المعتقلين، اقترحت الحكومة والغالبية إجراءين لمنع «خروجهم دون امكانية تتبع».

وسيكون بالإمكان تمديد تدابير المراقبة الفردية الإقامة الجبرية سابقا، «إلى عامين» بعد الخروج من السجن بالمقارنة مع عام واحدة حاليا في قانون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب في 2017.

وينص الاقتراح على استحداث «إجراء قضائي لإعادة الإدماج الاجتماعي لمكافحة الإرهاب».

وكان مجلس الدولة، أعلى محكمة إدارية فرنسية، أبدى امتعاضاً من النسخة الجديدة من مشروع القانون. لذلك فان هامش المناورة ضيق أما الحكومة والغالبية.

فيما يفرض الأمن نفسه على النقاش السياسي في فرنسا، قد يلقي الاعتداء يوم الجمعة على شرطية بلدية قرب نانت، غرب فرنسا، من معتقل سابق متطرف يعاني من اضطراب نفسي، بثقله على النقاشات لا سيما من جانب اليمين الذي يرغب في تشديد رد الدولة وصولا الى الخروج عن دولة القانون أحياناً.

وأثار غيوم بيلتييه المسؤول الثاني في حزب الجمهوريين، يمين ضجة في معسكره عندما طالب في بإعادة العمل بـ«محكمة أمن» يمكن «على أساس كل حالة على حدة، أن تضع متهمين قيد احتجاز أمني» دون إمكانية الاستئناف.

ويقول أحد المقررين رافايل غوفان «نحن على خط فاصل» بين النظام العام والحريات الفردية.

وقال وزير الداخلية جيرالد دارمانان: «نحن أمام مجازفة، على الصعيد الدستوري».

ويريد نواب اليمين بطلبهم وضع سوار إلكتروني إلزامي أو فرض إجراءات أمنية، تشديد النص فيما يضعون نصب أعينهم مطلباً آخر هو تغيير الدستور.

وفي المقابل، سيدق اليسار ناقوس الخطر على الحريات.

وقدم 443 طلب تعديل على مشروع القانون لكن لا يُتوقع أن يتغير كثيراً خلال الجلسة.

ومشروع القانون الذي أعلن بعد اعتداء على شرطية في رامبوييه بضواحي باريس في أبريل، كان مقررا منذ فترة طويلة لمراجعة قانون سيلت، قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الاستخبارات في 2015.

وعلى صعيد أحكام سيلت، يكمن الهدف في إضفاء طابع دائم على أربعة اجراءات للشرطة الادارية أدخلت إلى القانون العام أدوات تستخدم في حالة الطوارئ بعد اعتداءات 2015 من طوق أمني، وإغلاق إداري لأماكن عبادة، والمراقبة الفردية، و«الزيارات في المنازل» لمشبوهين.

ويتضمن مشروع القانون شقا آخر يتعلق بالاستخبارات تستخلص فيه الحكومة النتائج من التطورات التكنولوجية والقضائية المسجلة في الأعوام الخمسة الماضية.

ومن غير المتوقع حصول تغيرات كبرى على هذا الشق في وقت «تعد القوانين حول الاستخبارات خارج الحدود المعتادة» بين الاحزاب على ما يقول لويك كيرفران وهو مقرر آخر.

وسيكون للأجهزة نظام خاص للاحتفاظ بالمعلومات الاستخباراتية لتحسين أدوات الذكاء الاصطناعي وستكون قادرة على اعتراض اتصالات عبر الأقمار الاصطناعية.

وسيوسع نطاق استخدام الخوارزميات التي تتيح معالجة بيانات الاتصال بشكل آلي لرصد أي مخاطر، لتشمل عناوين الإنترنت.

ومن جانب آخر يقترح مشروع الحكومة الذي سيكون موضع بحث حتى الخميس، تحرير الوصول إلى بعض المحفوظات، لكن دون تبديد مخاوف المؤرخين.

مسلحون يقتلون ابنة وزير أوغندي وسائقه في محاولة لاغتياله

«وكالات» : قالت متحدثة باسم الجيش الأوغندي ووسائل إعلام محلية إن مسلحين أصابوا قائداً سابقاً في الجيش أمس الثلاثاء، وقتلوا ابنته وسائقه في محاولة لاغتياله.

وكان الهجوم يستهدف الجنرال كاتومبا واماالا وزير الأشغال والنقل، في العاصمة كمبالا.

وقالت المتحدثة البريغادير فلافيا بايكواسو لرويترز: «وقع إطلاق نار وأصيب ونُقل إلى المستشفى وقتل سائقه».

وذكرت قناة إن.بي.إس المحلية، أن ابنة واماالا التي كانت برفقته في السيارة، قُتلت أيضاً.

وأظهرت صور على مواقع التواصل الاجتماعي كاتومبا خارج سيارة وتلطخت ملابسه بالدماء، كما أظهرت صور أخرى ثقوباً خلفتها رصاصات في نافذة سيارة.

وشهدت أوغندا عدة اغتيالات ووفيات غامضة لمسؤولين رفيعين في الأعوام الماضية ما أثار التساؤلات عن الجناة ودوافعهم.

ومن بين الضحايا عضو في البرلمان وضابط كبير في الشرطة والنائب العام وزعماء مسلمون كبار وغيرهم.